

# 46% من الشركات المدرجة لم تفصح عن بياناتها المالية لعام 2011

## شركات الوساطة تجتمع مع إدارة المشاريع بالبورصة الأسبوع الجاري

فيما بينها للتشاور حول تحديد موعد للعمل بنظام العقد الموحد، وذلك قبل 13 مايو المقبل، مؤكدة ان هناك شبه اتفاق على ضرورة العمل بهذا العقد للحفاظ على حقوق الشركات.

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة ان شركات الوساطة بصدد الاجتماع مع إدارة المشاريع بالبورصة خلال الأسبوع الجاري، بهدف بحث آخر التطورات حول مرحلة ما قبل إطلاق نظام التداول الجديد المزمع العمل به بدءاً من 13 مايو المقبل. وقالت ان شركات الوساطة بصدد الاجتماع

مع إدارة المشاريع نتائج التجارب الأخيرة والتركيز على أهم الملاحظات، مشيرة الى ان الاجتماع قد يتطرق الى المرحلة الثانية من النظام والتي يطلق عليها Phase2 وهي المتعلقة بالمشتقات كالبورصة المستقبلية والأجل والأوبشن.

● شريف حمدي

**بنك الخليج يفوز بجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت لعام 2011**

**للسنة الثانية على التوالي**

تقديرًا للخدمة الأفضل والأسرع

بنك الخليج GULF BANK معكم نستمر

1 805 805 • e-gulfbank.com

التأخير يرجع لسببين رئيسيين، الأول هو ان الشركات خاصة الكبرى لديها حصص مملوكة في شركات تابعة وزميلة، وبالتالي فهي تحتاج ميزانيات مجمعة تستغرق وقتاً حتى تنتهي هذه الشركات من إعداد ميزانياتها، اما السبب الثاني فإن كثيراً من الشركات المتأخرة هي في الأساس شركات معتمدة وبالتالي تسعى للاستفادة من كامل المدد الممنوحة لها وفقاً للقانون للكشف عن نتائجها المالية في محاولة منها لتحسين الأوضاع قدر الإمكان.

وأشارت الى ان هناك شركات نجحت بالفعل في تقليص حجم خسائرها في 2011 مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما أظهرته بجلاء ميزانيات هذه الشركات في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لافتة الى ان تقليص الخسائر في حد ذاته نجاح لهذه الشركات ومؤشر قوي على إمكانية عودتها لتحقيق الأرباح مستقبلاً. وأوضحت المصادر ان تحسين الأوضاع على مستوى سوق الكويت للأوراق المالية ساهم إلى حد كبير في تحسين الأوضاع المالية لكثير من الشركات، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في قيم الأصول المملوكة خاصة الممتلئة في أسهم، كما ان كثيرا من الشركات نجحت في دعم أسهمها بشكل قوي وهو ما أدى إلى ارتفاعها لمستويات باتت قريبة من مستوى القيمة الاسمية لها وهو ما يحدث لأول مرة منذ اندلاع تداعيات الأزمة المالية في منتصف 2008. وفي هذا الإطار توقعت المصادر ان تعلن كثير من الشركات خاصة الصغيرة عن نتائج ايجابية جدا في الربع الأول من العام الحالي.

● شريف حمدي

إجمالي عدد الشركات حسب قطاعات السوق التي أعلنت عن أرباح 2011	عدد الشركات المعلنة	عدد الشركات التي قررت عدم توزيع أرباح
البنوك	9	2
الاستثمار	11	7
التأمين	6	2
العقار	18	11
الصناعة	19	8
الخدمات	31	11
الأغذية	4	1
غير الكويتي	13	8

تنص المادة على ان للهيئة حق إلغاء أي ورقة مالية مدرجة في البورصة إذا استمر وقف تداولها لمدة 6 أشهر دون ان تتخذ الشركة اجراءات مناسبة لاستئناف التداول، وهو ما حدث بالفعل مع 9 شركات من بينها شركات عريقة بحجم شركة دار الاستثمار، كما أهملت الهيئة 9 شركات أخرى حتى نهاية الشهر الجاري لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإلا سيتم إلغاء أسهمها من البورصة الكويتية، وهذه الشركات هي بيت الأوراق المالية، والمستثمر الدولي، والمسار للإدارة والاستثمار، والمدار للتمويل والاستثمار، ومجموعة عارف الاستثمارية، ومنا القابضة، والكويتية للتمويل والاستثمار، ونور للاستثمار المالي، وأعيان للإجارة والاستثمار، إضافة إلى شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) التي تم تأجيل البت في أمرها لحين موافاة الهيئة بأخر المعلومات المتعلقة بأوضاعها المالية. ووفقاً لمصادر متابعه فإنه من المتوقع ان يتم إلغاء تداول عدد كبير من أسهم هذه الشركات نظراً لعدم تمكنها من تعديل أوضاعها، وبالتالي الكشف عن نتائجها المالية للفترة المالية السابقة. وحول أسباب تأخر الشركات في الإفصاح خلال المهلة القانونية قالت المصادر ان

المادة على ان للهيئة حق إلغاء أي ورقة مالية مدرجة في البورصة إذا استمر وقف تداولها لمدة 6 أشهر دون ان تتخذ الشركة اجراءات مناسبة لاستئناف التداول، وهو ما حدث بالفعل مع 9 شركات من بينها شركات عريقة بحجم شركة دار الاستثمار، كما أهملت الهيئة 9 شركات أخرى حتى نهاية الشهر الجاري لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإلا سيتم إلغاء أسهمها من البورصة الكويتية، وهذه الشركات هي بيت الأوراق المالية، والمستثمر الدولي، والمسار للإدارة والاستثمار، والمدار للتمويل والاستثمار، ومجموعة عارف الاستثمارية، ومنا القابضة، والكويتية للتمويل والاستثمار، ونور للاستثمار المالي، وأعيان للإجارة والاستثمار، إضافة إلى شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند) التي تم تأجيل البت في أمرها لحين موافاة الهيئة بأخر المعلومات المتعلقة بأوضاعها المالية. ووفقاً لمصادر متابعه فإنه من المتوقع ان يتم إلغاء تداول عدد كبير من أسهم هذه الشركات نظراً لعدم تمكنها من تعديل أوضاعها، وبالتالي الكشف عن نتائجها المالية للفترة المالية السابقة. وحول أسباب تأخر الشركات في الإفصاح خلال المهلة القانونية قالت المصادر ان

● شريف حمدي

لم يتبق سوى 5 جلسات تداول فقط وتنتهي الفترة القانونية لإعلانات الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عن نتائجها المالية لعام 2011، مع ذلك لم تعلن حتى كتابة هذه السطور عن نتائجها المالية وتوزيعاتها سوى 11 شركة تشكل 54,2% من إجمالي الشركات المدرجة في البورصة الكويتية البالغ عددها 205 شركات، أي أن 46% من الشركات لم تفصح عن بياناتها المالية للعام الماضي. ولم يتم الإفصاح عن النتائج المالية حتى الآن بشكل كامل الا في قطاعات البنوك وغير الكويتي، ويتضح من خلال ما تم الكشف عنه ان 50 شركة من الشركات التي أعلنت عن نتائجها وهي تمثل 43,2% قررت عدم توزيع أرباح عن عام 2011. ورغم ان الشركات أمامها فرصة حتى قبل تداولات أول جلسة بعد 31 مارس، إلا ان التوقعات تشير الى ان هناك كثيرا من الشركات لم تفصح عن بياناتها قبل انقضاء المهلة، خاصة ان كثيرا منها تأخرت في إرسال بياناتها المالية إلى الجهات المعنية للتحقيق، وهو ما يعني ان هناك شركات أخرى ستضطر إلى قائمة الشركات الموقوفة عن التداول خاصة في قطاع الاستثمار، حيث لم تعلن سوى 11 شركة فقط مدرجة في القطاع عن نتائجها. ويتبادر إلى الأذهان أنه بمجرد ذكر إيقاف أي شركة عن التداول لعدم الكشف عن النتائج المالية، ما قامت به هيئة أسواق المال في فبراير الماضي بإلغاء تداول أسهم 9 شركات في سوق الكويت المالي، أغلبها في قطاع الاستثمار، وذلك بتطبيق المادة 25 من القرار رقم 3 الخاص بنظام الادراج في بورصة الكويت، حيث

## البنك الدولي يجري مشاورات مع «المالية» و«المصارف» لمواءمة قانون الإفلاس الجديد للممارسات العالمية

قد تفلس إحدى شركاتها، في حين أن الدول المتقدمة اقتصادياً تنظر للإفلاس على أنه جزء من عملية إنقاذ للشركات التي لديها أصول جيدة لحمايتها حتى تعود مرة أخرى. وكان فريق من البنك الدولي قد بحث مسودة مشروع قانون الإفلاس الجديد نهاية العام الماضي بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، وقام باستشارة الجهات المعنية بذلك مثل اتحاد المصارف وغرفة التجارة واتحاد شركات الاستثمار، لتطوير النظام المالي في الكويت ودعم الشركات لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

● محمود فاروق

البنك الدولي يجري مشاورات مع «المالية» و«المصارف» لمواءمة قانون الإفلاس الجديد للممارسات العالمية. ذكرت مصادر مطلعة لـ «الانباء» ان البنك الدولي يستعد في صياغته مسودة مشروع قانون الإفلاس الجديد لتنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وحقوق الدائنين في الكويت إلى مواءمته ومطابقته للممارسات الدولية والعالمية المعمول بها في الدول الأجنبية وكيفية تطبيقها على الأوضاع والمعايير الموجودة حالياً في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية في الكويت، مبيته ان للجنة المشكلة من البنك الدولي ما زالت تراجع مواد القانون والعمل على تطويره وذلك لرفع توصياتها إلى وزارة المالية في أقرب الانتهاء منه والوصول إلى أفضل صياغة تتناسب مع الوضع الاقتصادي في الكويت بشكل عام. وأفادت المصادر بأن لجنة البنك الدولي المعنية بالامر تقوم بإجراء مناقشات مشتركة لبعض مواد القانون المزمع تطويرها مع اتحاد المصارف ووزارة المالية وذلك للخروج بأفضل صياغة خلال الفترة المقبلة. تجدر الإشارة إلى أن قانون الإفلاس الحالي حدد عدة شروط لا بد أن تتوافر في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي يجوز إفلاسها أهمها: توقف الشركة عن سداد التزاماتها بسبب اضطراب أعمالها المالية، واكتساب الشركة للشخصية المعنوية المستقلة عن أشخاص

البنك الدولي يجري مشاورات مع «المالية» و«المصارف» لمواءمة قانون الإفلاس الجديد للممارسات العالمية. ذكرت مصادر مطلعة لـ «الانباء» ان البنك الدولي يستعد في صياغته مسودة مشروع قانون الإفلاس الجديد لتنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وحقوق الدائنين في الكويت إلى مواءمته ومطابقته للممارسات الدولية والعالمية المعمول بها في الدول الأجنبية وكيفية تطبيقها على الأوضاع والمعايير الموجودة حالياً في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية في الكويت، مبيته ان للجنة المشكلة من البنك الدولي ما زالت تراجع مواد القانون والعمل على تطويره وذلك لرفع توصياتها إلى وزارة المالية في أقرب الانتهاء منه والوصول إلى أفضل صياغة تتناسب مع الوضع الاقتصادي في الكويت بشكل عام. وأفادت المصادر بأن لجنة البنك الدولي المعنية بالامر تقوم بإجراء مناقشات مشتركة لبعض مواد القانون المزمع تطويرها مع اتحاد المصارف ووزارة المالية وذلك للخروج بأفضل صياغة خلال الفترة المقبلة. تجدر الإشارة إلى أن قانون الإفلاس الحالي حدد عدة شروط لا بد أن تتوافر في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي يجوز إفلاسها أهمها: توقف الشركة عن سداد التزاماتها بسبب اضطراب أعمالها المالية، واكتساب الشركة للشخصية المعنوية المستقلة عن أشخاص

● محمود فاروق

**الأسرة الإقتصادية الكويتية**

انتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت  
موعد الانتخابات 2012 / 3 / 28

علي محمد ثنيان الغانم  
أحمد سليمان القضيبى  
أسامة محمد النصف  
دبوس فيصل الدبوس  
طارق بدر السالم المطوع  
طلال جاسم الخرافي  
عادل عيسى اليوسفي  
عبدالله سعود الحميضي  
عبدالله عبداللطيف الشايع  
عصام محمد البحر  
عيسى أحمد الكندري  
محمد حمود الفجي

**«بيان»: السوق يعزز من مكاسبه المستمرة في ظل عمليات الشراء على الأسهم القيادية والصغيرة**

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من تعزيز مكاسب مؤشره المستمرة منذ عدة أسابيع لاسيما السعري الذي استطاع ان يحقق الارتفاع للأسبوع الـ 11 على التوالي. وأضاف التقرير ان ذلك يأتي بدعم من استمرار حضور عمليات الشراء على عدد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء ولم تكن عمليات جني الأرباح غائبة في التأثير على حركة المؤشرين خلال معظم الجلسات اليومية، وأوضح ان نسبة المكاسب السنوية للمؤشر السعري وصلت مع نهاية الأسبوع الماضي الى 7,3% في حين بلغت نسبة ارتفاع المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 4,3% «ما انعكس ايجاباً على القيمة الرأسمالية للسوق التي بلغت مع نهاية الأسبوع المنقضي 29,3 مليار دينار اي بنمو نسبته 2,8% عن مستواها في نهاية العام الماضي الذي بلغ حينها 28,5 مليار دينار». وذكر ان السوق أنهى تداولات الأسبوع الماضي مسجلاً نمواً لجهة مؤشره الرئيسي في ظل اداء غالب عليه طابع التذبذب وسط استمرار عمليات المضاربة التي يشهدها السوق منذ فترة طويلة. وبين ان السوق لقي دعماً من عودة النشاط على اسهم المجاميع الاستثمارية البارزة في السوق إضافة الى بعض الأسهم الصغيرة التي شهدت عمليات تجميع ملحوظة فضلاً عن القوى الشرائية المتداول عليها ما عزز من مكاسب مؤشري السوق لاسيما المؤشر الوزني الذي شهد اداء أفضل من نظيره السعري في معظم جلسات الأسبوع. وقال ان السوق عانى في بعض الفترات من عمليات التصحيح وجني الأرباح التي أتجه إليها المستثمرون لبناء مراكز سعري جديدة ما أدى الى تراجع المؤشرين في بعض الجلسات خصوصاً المؤشر السعري الذي ظل في المنطقة الحمراء خلال بعض الجلسات حتى جاءت لحظات الإقفال التي عادة ما تشهد قوى شرائية انتقائية ما ساهم في تحويل دفته الى الصعود تارة وتخفيف خسائره بشكل ملحوظ تارة أخرى. وذكر تقرير «بيان للاستثمار» ان نسبة الشركات التي أعلنت عن نتائجها للعام 2011 وصلت الى 52% من إجمالي الشركات المدرجة في السوق الرسمي.